"أمن الدولة"..تمدّد الدولة التسلّطية

وحدة التحقيقات ـ مركز طوى للدراسات السعودية

في سياق خطة إعادة تشكيل السلطة بعد "انقلاب القصر" كما وصفته وكالة رويترز في 23 يونيو 2017 بإطاحة محمد بن نايف، ولي العهد ووزير الداخلية، الشخصية القوية في جهاز الأمن السعودي على مدى عقدين، أعلن في 20 يوليو من العام نفسه، أي في غضون أقل من شهر على الإنقلاب عن استحداث جهاز أمني جديد باسم "رئاسة أمن الدولة".

بدت الخطوة ضرورية لاستكمال خطة تشكيل السلطة، لما يمثّله الجهاز الأمني بأذرعه المتعدّدة إذ كان أشبه بدولة داخل دولة، ولكن لم يكن تفكيك الجهاز الأمني القديم تمهيدًا للتخلص من عبء التركة المتراكمة من الخطايا والانتهاكات التي كانت الأذرع الأمنية ضالعة فيها على نحو جعلها سمة للدولة البوليسية. ما جرى في حقيقة الأمر، أن ثمة إحلالاً لجهاز أمني مكان آخر، وبصلاحيات غير مسبوقة في تاريخ الدولة السعودية الحديثة منذ 1932. جهاز "أمن الدولة"، وإن بدا كما لو أنه مجرد مؤسسة أمنية عامة، له مجالات عمل واختصاصات تفوق ما لوزارة الداخلية، التي تحوّلت إلى مجرد مؤسسة معنية بتسيير دوريات المرور لضبط حركة المركبات وتسجيل المخالفات، وإصدار البطاقات المدنية وجوازات السفر ووظائف أخرى هامشية، فيما انتقلت الملفات الأخرى الأساسية إلى "رئاسة أمن الدولة" هذا الجهاز الذي يخضع من الناحية البيروقراطية لرئاسة مجلس الوزراء، أي للأمير محمد بن سلمان، بصفته رئيس المجلس منذ 27 سبتمبر 2022.

وبحسب الأوامر الملكية الصادرة بتاريخ 20 يوليو سنة 2017، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز، حزمة أوامر ملكية، شملت إعادة هيكلة وزارة الداخلية، متذرعًا بمقترح رفعه وزير الداخلية السابق نايف بن عبد العزيز في 25 مايو 2012 بفصل قطاع الشؤون الأمنية المتعلق بأمن الدولة في جهاز جديد بدعوى "الحاجة الماسة في الوقت الحالي للأخذ بذلك". إن اختيار مقترح نايف لتبرير استحداث جهاز أمن الدولة كان مقصودًا ليوضع في سياق تطورات طبيعية مرّت بها المؤسسة الأمنية الكبرى في الدولة، وأن العملية أخذت مسارها البيروقراطي المعزول عن أية تفسيرات سياسية (وانقلابية).

ما يلفت في الأمر الملكي الخاصة بإنشاء جهاز "رئاسة أمن الدولة"، فصله بصورة كاملة عن وزارة الداخلية وربطه مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وإلحاق أهم الأذرع الأمنية التي اقتطعت من وزارة الداخلية وهي: "المديرية العامة للمباحث"، و"قوات الأمن الخاصة"، و"قوات الطوارئ الخاصة" و"طيران الأمن"، و"الإدارة العامة للشؤون الفنية" و"مركز المعلومات الوطني" وكل ما يتعلق بمهام الرئاسة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتمويله والتحريات المالية..وهذه ليست سوى الأذرع العسكرية والأمنية التي كانت تحت إدارة وزارة الداخلية قبل نقلها إلى "رئاسة أمن الدولة"، الذي بات هو صاحب الكلمة العليا في كل الشؤون الأمنية أو العسكرية ذات الصلة بالأمن الداخلي، وبحسب الأمر الملكي "نقل كل ما له علاقة في وكالة الشؤون الأمنية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بوزارة الداخلية من مهام وموظفين (مدنيين وعسكريين) وميزانيات وبنود ووثائق ومعلومات، إلى "رئاسة أمن الدولة".

الأوامر الملكية وضعت في سياق "ظروف استثنائية"، والحاجة إلى إحداث تغييرات تناسب التحديات التي تواجه البلاد. والحال، أن هذه التحديات ليست سوى صراع الأجنحة على السلطة.

ما يلفت أيضًا، أن مجلس الشؤون السياسية والأمنية الذي كان تحت رئاسة محمد بن نايف انتقل تلقائيًا إلى محمد بن سلمان، فأصبح جامعًا للرئاستين، رئاسة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ورئاسة مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ونصّت الأوامر الملكية على أن يكون وزير الداخلية عضوًا في مجلس الشؤون السياسية والأمنية إلى جانب رئيس "أمن الدولة" وهو بمرتبة وزير، ومساعد رئيس أمن الدولة وهو أيضًا بمرتبة وزير.

وقضت الأوامر الملكية الخاصة بالجهاز الأمني، إعفاء الوجوه القديمة وتعيين أخرى جديدة مقرّبة من الملك وابنه، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلسي الشؤون السياسية والأمنية والشؤون الاقتصادية والتنمية[1]..

وعليه، فإن رئاسة أمن الدولة مثّلت رمز الدولة السعودية التي يريد ولي العهد محمد بن سلمان إدارتها، ولا عجب وصفها بأنها مؤسسة أمنية استخبارية سيادية، فهذا الجهاز يعادل نصف الحكومة بحسب الصلاحيات التي بحوزته، وهو يمثّل أحد الأركان الرئيسية الأربعة للدولة: الدفاع، والأمن، والسياسة الخارجية، والمال. وإن ربط الجهاز برئاسة مجلس الوزراء ليس مجرد زيادة في صلاحيات محمد بن سلمان، الحاكم المطلق في البلاد، ولكن هذا الربط ينبىء عن الدور المحوري الذي يلعبه في كل ما يتعلق بأمن الدولة.

لفهم طبيعة الأدوار التي تخص القطاعات التابعة لرئاسة أمن الدولة، يمكن الإضاءة وبنحو مقتضب على النحو الآتي:

ـ قوات الطوارئ الخاصة: و تم انشاء قوات الطوارىء سنة 1962، وهي أشبه بقوات مكافحة الشغب في الدول الأخرى، وتستخدم في عمليات قمع الاحتجاجات وتفريق المظاهرات، وفض الإعتصامات، وملاحقة المطلوبين واطلاق النار عليهم واعتقالهم والدخول في مواجهات مع من تسميهم بالمطلوبين والمدرجين على قوائم الارهاب، وتاليًا استعمال كل الوسائل من أجل استعادة هيبة الدولة، وتتم الإستعانة بقوات الطوارىء في مناسبات عامة

[1] الملك سلمان يصدر قراراً بإنشاء جهاز {رئاسة أمن الدولة} ويعين الهويريني رئيساً له، صحيفة (الشرق الأوسط)، 21 يوليو 2017، الرابط: https://shorturl.at/lyEY1

مثل الحج أو حتى في حال وقوع احتجاجات أو شغب في أوقات المباريات أو أي مناسبة عامة.

ـ قوات الأمن الخاصة: وتشكلت سنة 1962 على شكل سرية لحراسة ولي العهد حينذاك، الأمير فيصل، الملك لاحقًا، وبعد عام من إنشائها زيد في عديد أفرادها وسميت (قيادة حرس سمو ولي العهد)، وارتبطت مباشرة بمدير الأمن العام. وفي عام 1966 تمّ تغيير إسمها إلى "سرية وزارة الداخلية"، فشملت مهماتها حماية بعض الشخصيات العامة وحراسة وزارة الداخلية ومنشآتها، وفي عام 1968 تمّ تغيير اسمها إلى قوة "طوارىء وزارة الداخلية"، وبعد عام تغيّر اسمها إلى "قوة طوارئ المنطقة الوسطى" وفصلت عن الأمن العام، وضمت إلى المباحث العامة، وفي عام 1970 فصلت عن المباحث العامة، وفي عام 1971 استبدل مسماها إلى "قوة الأمن الخاصة"، وفي 1978 سميت "قوات الأمن الخاصة"، وبات لها فروع وتشكيلات خاصة في المناطق الكبرى. وهي اليوم أقرب الى فرقة الكشف عن المتفجرات المزروعة في الأماكن العامة (الأسواق، والمؤسسات الحكومية، والنوادي) أو الخاصة (القصور، أو السيارات..)، وتتولى هذه القوات حماية الشخصيات وأمراء المناطق وبعض مسؤولي الدولة، وتتبع لها وحدة الاقتحام والمؤلفة من عناصر عالية التدريب.

ـ المديرية العامة للمباحث: وهذا الجهاز يمثل عصب "أمن الدولة" فهو المختص بملاحقة الأفراد الذي يصنفون كمصدر تهديد لأمن الدولة وكيانها ووحدتها، وتختص المديرية بقضايا الأمن الداخلي بكل أشكالها، ومكافحة التجسس. وبعد أن كان جهازًا مستقلًا نسبيًا منذ العام 1960، تقلّب في أكثر من وزارة ومديرية وتمّ فصل المباحث الادارية عن المباحث العامة بعد ضم

الأولى (ومعها هيئة الرقابة) إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ديسمبر 2019.[2]

وللمديرية نفاذ إلى بقية القطاعات، تحت ذريعة حماية أمن الدولة، وحفظ استقرار الكيان السياسي والأمني، ومكافحة الارهاب والتخريب ومواجهة الحركات الفكرية والدينية ذات التوجهات المتعارضة مع أيديولوجيا الدولة والتي تصنّفها الحكومة على أنها "مبادىء هدّامة"، ومتابعة جميع الأنشطة في البلاد السياسية والثقافية والاجتماعية والرياضية والأدبية والدينية والاقتصادية، ومراقبة عمل التنظيمات الاجتماعية والسياسية ومطالبها وتطلعاتها وخطابها وتفاعلات الجمهور معها.

ـ القيادة العامة لطيران الأمن: وتتولى مراقبة الحجاج والمعتمرين، والمواقع الحساسة، والمنشآت الحيوية، والبنية التحتية، والمهام التشغيلية الأخرى ذات الصلة بالأمن والسيطرة.

ـ الإدارة العامة للشؤون الفنية: والتي تتولى أعمال الصيانة والتشغيل والمشاريع الجديدة، وتشرف على جميع المباني والمرافق والخدمات الهندسية والأنظمة والمعدات الطبية وغير الطبية، وإعداد الدراسات والتصاميم والإشراف على كافة أعمال التنفيذ للمشاريع الجديدة ضمن نطاق الحرم الجامعي.

ـ مركز المعلومات الوطني: وهو الشريان التقني والمعرفي لبقية القطاعات حيث يزودها بالتقنيات والدعم الفني، وتحديث أعمال البرمجة، وحفظ المعلومات على أسس علمية واستخدام الحاسبات الآلية. وللمركز فروع في كل أرجاء المملكة ولا سيما في (الرياض ـ جدة ـ الدمام ـ بريدة ـ الطائف ـ المدينة المنورة ـ عرعر ـ تبوك ـ أبها ـ نجران ـ مكة المكرمة ـ الجوف – حائل – الباحة – جازان) التي تقدم خدماتها لقطاعات الوزارة الواقعة في

[2] ضم "هيئة الرقابة" و"المباحث الإدارية" إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالسعودية، صحيفة (الشرق الأوسط) 12 ديسمبر 2019، الرابط: https://shorturl.at/AMS67

منطقة الفرع / الشعبة من حيث الإشراف على التشغيل والصيانة والمساهمة في مواسم الحج والعمرة في خدمة ضيوف الرحمن. ومن مهام مركز المعلومات الوطني الأساسية إلى جانب التخديم التقني: تأمين المعلومات الضرورية لجميع قطاعات وزارة الداخلية ولرئاسة أمن الدولة على وجه الخصوص، وتزويد بالمعلومات اللازمة حول المهمام المنوطة بها، إعداد الأبحاث الأمنية ذات الصلة بنشاطات المركز، وحفظ وتحديث الوثائق الخاصة بالأجهزة والأنظمة..

ـ التحريات المالية: استقبال البلاغات عن المعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها واحالتها للجهات المختصة، وحفظها بقاعدة البيانات الخاصة، وتبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[3].

أمن الدولة..الصندوق الأسود

هي الواجهة الداخلية للدولة في الوقت الراهن، وهي من يتوسلها محمد بن سلمان في ملاحقة خصومه في سبيل تعزيز سلطته، وهي أداته الضاربة، وسيفه الذي يحارب به من يرى فيه خصمًا قائمًا أو محتملًا..وقد بات هذا الجهاز الأخطبوط الذي تمتد أذرعه إلى حيث يشاء من قطاعات في الدولة، وهو الوحيد الذي لا يحتاج أذونات مسبقة للدخول إلى أي مؤسسة في الدولة بل وإلى أي بيت، طالما أنه يحظى برعاية ولي العهد، الحاكم المطلق في البلاد..

---

[3] سعيد الزهراني، 6 قطاعات أمنية تغادر «الداخلية» وتنضم لجهاز "أمن الدولة"، المدينة، 30 ديسمبر 2017، الرابط: https://shorturl.at/bxX79

لناحية المعلومات حول هذا الجهاز، ففي عصر الحكومة والأتمتة بات ممكنًا الحصول على معاومات كافية عن عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، على قاعدة أن كثيرًا من الخدمات بات يمكن الحصول عليها عبر تطبيقات مثبتة على الشبكة بما يجعل تسيير المعاملات أمرًا يسيرًا. ولكن ثمة استثناءات من دون ريب، تبعًا لطبيعة عمل بعض الأجهزة والأهداف المنوطة بها، خصوصًا وأن ثمة برامج تشغيل ومعلومات تسمح لزبائنها فرض قيود على المعلومات التي لا يرغبون في تداولها من قبل عموم الناس. ولكن ثمة إدارات تفرض ابتداءً قيودًا صارمة على أية معلومات تخص طاقم العاملين فيها ووظائفهم، والوظائف الموكلة إليهم.

بالنسبة إلى "رئاسة أمن الدولة" فلا إمكانية متاحة للحصول على معلومات حول جهازها الإداري والأقسام التي تعمل فيها، ولا حتى أرقام للتواصل معها. وباستثناء رئيس جهاز أمن الدولة ومساعده والناطق باسمه، فإن لا معلومات إضافية يمكن الحصول عليها من خلال موقع أمن الدولة. فهذا الجهاز بات أشبه بصندوق أسود، أو غرفة مظلمة يصعب رؤية ما فيها من الداخل، خصوصًا وأنها منذ البداية اضطلعت بمهمات أمنية كبرى:

ـ اعتقالات 10 سبتمبر 2017 ضد رموز التيار الصحوي وعدد من الناشطين الحقوقيين والإصلاحيين والصحافيين..

ـ اعتقالات الريتز في 4 نوفمبر 2017 والتي طاولت عددًا كبيرًا من الأمراء والوزراء ووكلاء الوزارات ورجال الأعمال

ـ مقتل الصحافي الحجازي وتقطيع جسده داخل القنصلية السعودية في اسطنبول في 2 أكتوبر سنة 2018

كان افتتاح محمد بن سلمان عهده منذ أصبح وليًا للعهد في 23 يونيو 2017 بحملات قمع متوالية يشي بمرحلة شديدة القسوة ضد معارضيه في الداخل وملاحقة خصومه في الخارج من خلال "فرقة النمر" التي تشكّلت بغرض تنفيذ اغتيالات في صفوف المعارضين في بلدان المنفى، وقد تعرّف العالم

لأول مرة على هذه الفرقة المؤلفة في عملية التصفية الجسدية الصادمة للصحافي الحجازي جمال خاشقجي والتي شارك فيها نحو 50 عنصرًا من هذه الفرقة التي يعمل أفرادها في جهاز أمن الدولة ووزارة الدفاع وكلاهما يخضعان تحت إدارة ولي العهد محمد بن سلمان..

كانت عملية اغتيال خاشقجي منبّهًا مزعجًا حيال طبيعة النوايا الإجرامية لدى الفريق الأمني التابع لولي العهد، والمديات المفتوحة التي يمكن أن يصل اليها في محاولة لكبت الأصوات المعارضة للنظام السعودي.

وكان أول سؤال في ملف "رئاسة أمن الدولة"، يتعلق برئيسه عبد العزيز الهويريني الذي فجأة انتقل من الإقامة الجبرية إلى رئاسة "أمن الدولة"، وهو المعروف بولائه للأمير نايف وإبنه محمد من بعده، وعمل لأكثر من عقدين تحت ظل آل نايف في وزارة الداخلية وفي ملف مكافحة الإرهاب إلى جانب محمد بن نايف.

في تقرير لصحيفة (نيويورك تايمز) في 20 يوليو 2017 حول خلفيات تعيين الهويريني الرجل الأول في رئاسة أمن الدولة أن الهويريني عمل لفترة طويلة "كحلقة وصل متينة بين الأجهزة الأمنية في المملكة وأجهزة الأمن في الولايات المتحدة، إلى جانب ولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف".

أمضى الهويريني أقل من شهر على اعفائه من منصبه واحتجازه في منزله عقب "انقلاب القصر" باطاحة محمد بن نايف في 23 يونيو، بسبب علاقته الوثيقة مع ولي العهد السابق، الذي تم تقييد تحركاته. وعلى ما يبدو، فإن وكالة الاستخبارات الأميركية سي آي أيه كانت حريصة على الحفاظ على عملائها، ولذلك وجدت صعوبة في تخليها عن أهم رجلين تعتمد عليهما في المملكة، ولذلك "أبلغت البيت الأبيض أن إبعاد الرجلين قد يعيق تبادل المعلومات الاستخبارية مع السعودية". فكان القرار بتشكيل جهاز أمني يضطلع بنفس المهمات التي كان يقوم بها محمد بن نايف والهويريني ولكن في إطار هيئة جديدة تتولى مواجهة التحديات الأمنية، ولذلك وصف مسؤول

أميركي كبير سابق مهتم بالشأن السعودي أن تعيين الهويريني على رأس الجهاز الأمني الجديد، كان ذكيًا لأنه كان يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وتحديدًا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولأنّه يتمتع بشعبية بين عناصر الداخلية ويدير شبكة كبيرة من الجواسيس المحليين عبر البلاد[4].

الهويريني الذي كان يوصف بالذراع الأيمن لولي العهد السابق محمد بن نايف وأحد أبرز المقرّبين منه، تحوّل الى ذراع ولي العهد الجديد محمد بن سلمان. وقد حاولت الصحف السعودية المحلية التقليل من أهمية التقارير التي تناولت عودة الهويريني إلى المجال الأمني، وذكرت صحيفة "عكاظ" أن الهويريني "يعرف الإرهابيين جيدًا، فهو الرجل الذي حمل العصا وهز أوكارهم حتى جعلوه عدوهم الأكبر". بطبيعة الحال، فإن شهادة الإطراء هذه لم يكن مسموحًا بنشرها قبل شهر من ذلك التاريخ، حين كان الهويريني قيد الإقامة الجبرية. ولكن الجريدة برّرت غيابه بأن الرجل "لا يحبذ الظهور أمام المواطن العادي"، وأنه تخصّص في ملاحقة فرع القاعدة في الجزيرة العربية، ولا سيما في الفترة ما بين 2003 - 2007، حيث تعرّض الى محاولة اغتيال بعد ما أطلق عليه عناصر القاعدة نحو 38 طلقة من مدفع رشاش، أسفرت عن إصابته بجروح طفيفة، فيما تعرض شقيقه الذي كان مرافقًا له إلى إصابات حرجة وتوفى بعد ذلك[5].

في دولة محكومة بالولاءات، بدا الهويريني مستعدًا لنقل ولاءه من جناح الى آخر، ومن محمد بن نايف إلى محمد بن سلمان، طالما أن المصلحة (الشخصية بدرجة أساسية) تقتضي ذلك. كل ذلك يبدو مفهومًا، ولكن ثمة ملف من الأسرار حول نوع المهمات الاستخبارية التي يقوم بها الهويريني والتي تعود إلى علاقاته مع أجهزة الأمن القومي الأميركية (السي آي أيه

---

[4] Saudi Official Who Was Thought to Be Under House Arrest Receives a Promotion, New York Times, 20 July, 2017; https://www.nytimes.com/2017/07/20/world/middleeast/saudi-arabia-abdulaziz-al-huwairini-salman-cia.html

[5] رئاسة الهويريني لأمن الدولة تجهض مزاعم الـ«نيويورك تايمز»، عكاظ، 21 يوليو 2017، الرابط: https://www.okaz.com.sa/local/na/1560149

والإف بي آي) منذ عقود. ولكن ما هو جديد في ملف الهويريني هو العلاقات الاستخبارية مع الكيان الاسرائيلي، وهذا ما كشف عنه موقع (انتجلس أون لاين) الفرنسي في فبراير 2023. لفت التقرير إلى أن مسؤليات الهويريني متعدّدة وتشمل ملفات: محاربة الفساد، والتعقّب الالكتروني، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة أولئك الذين لا يلتزمون بالخط الرسمي للدولة. فالهويرني الذي بات مسؤولًا بصورة مباشرة أمام إبن سلمان منذ تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء في سبتمبر 2022، يوظف خبرة ثلاثة عقود من الخبرة الأمنية والتعامل مع واشنطن في تبادل المعلومات الأمنية، ولا سيما منذ ترؤسه المديرية العامة للمباحث منذ عام 2006، حيث كان يدير 20 سجنًا لمعتقلي الرأي والسياسيين، وبعض هذه السجون يخضع لحراسة مشدّدة وتحاط بسريّة شبه تامة.

وفيما اختار سعد الجبري، الذراع الآخر لولي العهد السابق محمد بن نايف، والذي تم تعيينه مستشارًا أمنيًا بالمرتبة الممتازة في عهد الملك عبد الله بتاريخ 14 يونيو 2010، الفرار من المملكة إلى المنفى في كندا، فإن الهويريني ارتقى إلى مرتبة وزير بصفته رئيسًا لجهاز "رئاسة أمن الدولة"، وشغل المقعد الذي كان مخصّصًا لعضو سابق تحت رئاسة محمد بن نايف في مجلس الشؤون السياسية والأمنية. يكون الهويريني جنبًا إلى جنب رئيس جهاز المخابرات العامة خالد بن علي الحميدان في إدارة الملف الأمني، وإن كان الهويريني يدير الملف الامني الداخلي والعلاقات الاستخبارية مع الأجهزة الأمنية الخارجية فيما يمثل الحميدان الوجه الأمني للسياسة الخارجية السعودية.

يدرك الهويريني طبيعة التركة التي خلفها محمد بن نايف في الداخلية وفروعها الأمنية، وكان محمد بن سلمان يتوقع من الهويريني أن يقوم بعملية "تنظيف" لكل فلول ابن نايف. وفي مطلع 2022 بدأ الهويريني استبدال العديد في الأجهزة التابعة لـ "رئاسة أمن الدولة" على أن تحقق شرط الولاء لابن سلمان، فجاء بشخص لرئاسة المباحث العامة في 29 مايو 2022 وهو أحمد

بن عبد العزيز العيسى، فيما صدر الأمر الملكي في 13 يناير 2022 بتعيين عبدالله بن فهد بن صالح العويس نائبًا لرئيس أمن الدولة بمرتبة وزير، وأصبح الرجل الثاني فيها، ويقوم بمساعدته في "المهمة الصعبة المتمثلة في إقامة علاقات أمنية أوثق مع اسرائيل"، حسب الموقع سالف الذكر. ويوضح أن وفود رجال الأعمال الاسرائيلية التي كانت تزور الرياض بشكل متكرر في الآونة الأخيرة تمثل القطاع السيبراني، وأن العويس معجب بكفاءة التكنولوجيا الالكترونية الاسرائيلية وقد نقل أجزاء منها إلى المملكة وفي مقدمها برنامج التجسس بيجاسوس التابع لمجموعة إن إس أو.

وكان العويس قد زار في 24 يناير 2023 المغرب (وهي من الدولة المطبّعة مع اسرائيل منذ ديسمبر 2020) لتوقيع اتفاقية شراكة استخبارية في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، بهدف "تنظيم وتطوير التعاون والتنسيق الأمني في مختلف المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب وعمليات تمويله"[6]. ويقوم العويس بمساعدة الهويريني في إعداد خارطة طريق للعمل السيبراني للمملكة، بصفته عضوًا في مجلس إدارة الوكالة الوطنية للأمن السيبراني[7].

عشّاق القمع..شهادات مشبوهة

لا تجد قومًا يوادون جهازًا أمنيًا في أي بلد في العالم إلا إذا كانوا أعضاء فيه، أو على صلة ما به، أو مضطرين إلى ذلك تكتيكًا احترازيًا اتقاءً لشرّه. من النادر جدًا أن تقرأ نصًا لصحافي أو مثقف دع عنك أكاديمي يقدّم شهادة إطراء في جهاز أمني، خصوصًا إذا كان متورطًا في قمع الحريات، كما هو "رئاسة أمن الدولة" الذي بدأ تاريخه بحملة اعتقالات في الداخل وملاحقات

---

[6] اتفاقية سعودية ـ مغربية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، صحيفة (الشرق الأوسط)، 24 يناير 2023، الرابط: https://shorturl.at/kuD23

[7] Abdulaziz Al Howairini holds sway over Saudi Arabia's internal security, Intillegence Online, 17 Feb 2023; https://www.intelligenceonline.com/government-intelligence/2023/02/17/abdulaziz-al-howairini-holds-sway-over-saudi-arabia-s-internal-security,109914582-art

في الخارج لاغتيال المعارضين بل في أيدي عناصره وضباطه دماء ملوّثة لمواطنين أبرياء.

من صور الإطراء المصطنع، ما كتبه أحدهم حول رصد مهام جهاز أمن الدولة فعدّ من بينها مد روابطه خارج حدود المملكة، حيث "التنسيق بين الدول، والاستعداد الكامل للتبادل الفوري للمعلومات الاستخباراتية، والبيانات الأمنية بأسرع وقت بين الأجهزة ذات العلاقة عبر وسائل مأمونة؛ انطلاقا من تكتيكات عملية منظمة، تعمل بالتوازي مع تحالفات استخباراتية قائمة على التعاون العالمي، ومبادرات ابتكارية للتطرف بعد أن أثبتت فعاليتها العالية". وبنى على تجارب أمنية سابقة، جمع فيها النظام السعودي الممارسين السلميين لحرية التعبير، والناشطين في مجال حقوق الانسان مع المتورطين في قضايا إرهاب وأصبحوا جميعًا نصب استهداف الأجهزة الأمنية بكونهم يشكلون "ظاهرة الإرهاب"، لتبرير إنشاء رئاسة أمن الدولة وأنه "امتداد لخطوات المملكة، وقيادتها الحكيمة في مكافحة الإرهاب، ومحاربته"[8].

كاتب آخر، حسن المصطفى، أجهد نفسه في تدبيج مقال إطرائي لأمن الدولة بعنوان (أمن الدولة في السعودية..منهجية التواصل والتكامل)، فكانت بدايته أشبه بكوميديا هابطة، تأسيسًا على انجاز مثير للضحك لرئاسة أمن الدولة كونها أحد الجهات المشاركة في "مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل" بنسخته الثامنة في ديسمبر 2023. المقالة في مجملها استعراض لمنجزات أمن الدولة، بما في ذلك تعيين ناطق باسمها، على أساس أن السريّة كانت من سماتها الراسخة، بل أعاد استخدام تصريحات الناطق باسمه لقناة "الأخبارية" السعودية حول خلفيات مشاركة "أمن الدولة" في مهرجان الإبل وأنها تأتي "إيماناً منها برسالتها ودورها كجزء حيوي وفاعل في دعم المجالات الثقافية والتنموية"، وذلك "تحقيقاً لمبدأ التواصل مع المجتمع وما تقدمه من إرساء للأمن وخدمات للمواطنين"، كما تعزيز "مفهوم التكامل".

---

[8] سعد بن عبد القادر القويعي، مهام أمن الدولة السعودي !، صحيفة (الجزيرة)، 2 أغسطس 2017، الرابط:
https://www.al-jazirah.com/2017/20170802/ar6.htm#google_vignette

إن محاولة موضعة الأمن، بمعناه الممقوت شعبيًا، في سياق ثقافي بغرض تحويله إلى كائن أليف يمكن التعايش معه، ليست سوى شكل في الترويج الدعائي لجهاز ضالع في كثير من الانتهاكات ضد حقوق الانسان. لا ريب أن المثقف وحده القادر على لعب دور ترويجي لمثل هذا الجهاز، المحفوف بوصمة البشاعة طوال تاريخ من الدموية والتنكيل برجال الإصلاح، ولكن أن يضطلع المثقف بهذه المهمة عن طيب خاطر ودون ضغط وإنما بداعي التقرّب الى السلطة زلفى فإن المثقف نفسه يكون موضع شبهة.

بالغ المصطفى عن سابق قصد في تصعيد مستوى التقدير لجهاز أمن الدولة، درءً لما علق في أذهان الناس من تصوّرات سلبية عن جهاز مسؤول عن الألم والحزن الذي أصاب العوائل بسبب حرمانهم من أبنائهم وبناتهم الذين دخلوا المعتقلات على خلفية ممارسة حقوق مشروعة، حيث تحوّل الحق الى جريمة يعاقب عليها صاحبها، أو قضوا برصاص عناصر هذا الجهاز أو قطعت رقابهم بسيوف رجاله.. إن دعوى التواصل بين "رئاسة أمن الدولة" والجمهور العام بحسب المتحدّث باسم أمن الدولة العقيد الحربي وإشادة المصطفى لا تكون عبر وصلات معزولة ودعائية مثل "مهرجان سباق الإبل"، المقطوعة الصلة بالواقع الذي يجري داخل المعتقلات حيث يقضي الآلاف أحكامًا بالسجن عشرات السنين وبعضهم قضى تحت التعذيب أو الاهمال الطبي أو مجهول المصير..هناك حيث لا أضواء ولا كاميرات تختبر صدق العلاقة بين "أمن الدولة" و"الجمهور العام"، وهناك تختبر الشفافية والتواصلية والتكاملية وباقي المزاعم التي نقرأ عنها في مقالات الإطراء العقيمة. إن ما يفترضه المصطفى، زيفًا وزلفى، بأن رؤية "رئاسة امن الدولة" هما: القانون والإنسان، ثبت بالدليل العملي بأن ممارسات الجهاز لا صلة لها لا بالقانون، حيث تعمل خارجه وفوقه، ولا الإنسان الذي لم تشهد البلاد انتهاكًا لحقوقه منذ التأسيس المشؤوم كما هي في عهد الملك سلمان وإبنه، بل وفي ظل جهاز أمن الدولة، لا على مستوى عدد المعتقلين ولا أشكال التعذيب ولا الأحكام العقابية ولا مصادرة الحقوق وانتهاكات

خصوصيات الأفراد وتحويل البلاد إلى مسرح عمليات أمنية، حيث الرقابة بكل أشكالها، والتهويل على أنواعه، والملاحقات بأضرابها[9].

مملكة "أمن الدولة"

منذ الاعلان عن تشكيل "رئاسة أمن الدولة" كان واضحًا أن مجالات عملها لم تعد تقليدية، بحسب المتعارف عليها في وظائف أي جهاز أمني يعمل ضمن البنية البيروقراطية للدولة. بكلمات أخرى، ليس هو بالجهاز الذي يقتصر عمل موظفيه على حماية الوضع الداخلي من كل ما من شأنه الإخلال بالأمن بالمعنى الحرفي والمباشر، أو حتى القيام بأعمال استباقية تؤدي إلى إحباط مخططات تفضي في نهاية المطاف إلى تعريض أمن البلاد إلى الخطر. هي تفعل ذلك، وهذه المهمة المركزية التي تقوم بها، ولكن المساحة المفتوحة التي تتحرك فيها أفرع "أمن الدولة" تجعل منه أقرب الى الدولة العميقة التي تدير شؤون البلاد من خلف الستار. الصلاحيات الممنوحة لرئاسة أمن الدولة تخوّله دخول حريم كل الوزارات بلا حواجز، فهي السلطة العليا التي لا سلطة عليها سوى الملك أو من ينوب عنه. ولذلك، ثمة صعوبة بالغة في تحديد مدى السلطة التي يمكن أن يصل إليها ذراع "أمن الدولة"، فهذه سلطة قابلة للتمدد مع تمدد سلطة الدولة والأهم ما تفرضها التحديات التي تواجه رأس السلطة.

المثال الشاخص والتقليدي لتدخل أمن الدولة هو جمع الأموال أو "التبرع الخيري"، حيث يراقب عناصر الرئاسة حركة الأموال ومصباتها النهائية. ولأن المال هو عصب كل نشاط جماهيري فقد أصدرت رئاسة أمن الدولة بيانًا خاصًا بهذا الموضوع في 12 مارس 2024 لحصر التبرع بالأموال للخارج بالقنوات الرسمية التابعة للدولة وبـ "مركز الملك سلمان للإغاثة

---

[9] أنظر: حسن المصطفى، أمن الدولة في السعودية..منهجية التواصل والتكامل، موقع (العربية)، 25 يناير 2024، الرابط: https://shorturl.at/cepxR

والأعمال الإنسانية" بصفتها "الجهة الوحيدة المصرّح لها بإيصال التبرعات خارج المملكة"، وأن مخالفة التعليمات تعرّض المتبرع للمساءلة.

البيان صدر في أجواء الدعوات الأهلية عبر العالم من أجل دعم سكان قطاع غزة الذين يواجهون جريمة إبادة جماعية، وتطهير عرقي، وتدمير شامل للبيوت والممتلكات. نشير إلى أن الملك سلمان كان قد أطلق في بداية ثمانينات القرن الماضي حملة تبرعات شعبية من أجل دعم الجهاد الأفغاني، فكانت الحملات الشعبية غير الخاضعة للرقابة الرسمية تجمع الأموال والأفراد وترسلهم الى أفغانستان، ولكن الحال تبدّل بعد ذلك، فالدولة الراعية للتبرعات الشعبية بدّلت استراتيجية التبرع للخارج، تبعًا لتبّدل الوجهة والهدف.

وتتأكد تحذيرات أمن الدولة من التبرعات في موسم الحج، الذي يتحوّل إلى موسم أمني بامتياز، حيث يقوم مركز العمليات الميدانية برئاسة أمن الدولة بتكثيف الرقابة على حركة الحجاج عبر شبكة واسعة من كاميرات المراقبة المنصوبة في الشوارع والمباني العامة وفي إشارات المرور وأعمدة الإضاءة والفنادق والمطاعم ومحطات القطار، في سياق استنفار أمني واسع النطاق. علاوة على ذلك، يفترض "أمن الدولة" أن يبادر الحجاج، دع عنك العاملين في الجهاز نفسه من المواطنين والمقيمين، للإبلاغ عن كل ما تصنّفه السلطة السعودية مخالفة تمس بالأمن. وبطبيعة الحال، فإن لدى "أمن الدولة" مهمة باتت دائمة وهي منع الاستفادة من الحج لتداول شؤون المسلمين وقضاياهم العامة "ليشهدوا منافع لهم" كما تنص آية الحج، فيما يراد حجز الشعيرة في إطارها العبادي الفردي المحض، على الرغم من كونها شعيرة جماعية، بل من أجلى الشعائر الجماعية. إن ما يصفه "أمن الدولة" بتسييس الحج، ليس سوى محاولة تصويب على أي مسؤولية فردية وجماعية حيال ما يجري على الشعوب العربية والإسلامية ولا سيما في فلسطين وقطاع غزّة. لهجة التهديد للحجاج عالية جدًا، وكأن شكليات الضيافة التي تتعمد السلطات السعودية إظهارها تخفي وراءها توحشًا يظهر أحيانًا من دون طلاء، وهذا ما جاء حرفيًا في كلام قائد قوات الطوارىء الخاصة برئاسة أمن الدولة اللواء ركن

محمد بن مقبول العمري خلال مؤتمر صحفي لقيادات قوات أمن الحج في مكة في 28 يونيو 2023: "متى ما تيقن أو توفرت معلومات عمن يريد الإخلال بالحج..ثقوا تمامًا أن القطاعات في رئاسة في أمن الدولة له بالمرصاد.."[10]. تصريح يحمل في طياته تهديدًا أبعد من تخوم "أمن الحج"، وأن ما يخشى منه النظام يستوعب الشق السياسي بدرجة أساسية، هذا الشق الذي كان يشكل قلقًا دائمًا للنظام السعودي. منذ بداية سيطرة عبد العزيز، مؤسس المملكة السعودية، على الحجاز في الفترة ما بين 1924 - 1926 كان وعده للدول الإسلامية الكبرى ولا سيما (القسم الإسلامي من القارة الهندية، وإيران، وتركيا، ومصر) بأن الأماكن المقدّسة تخضع للسيادة الإسلامية العامة، وإن السعودية لا تتولى سوى الجانب التنظيمي، وكان قادة هذه الدول قد تنبّهت في مرحلة مبكرة إلى النوايا الإمبريالية لدى ابن سعود، وحذّرته من وضع اليد على مكة المكرمة والمدينة المنورة. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود على سيطرة عبد العزيز على الحجاز، لايزال مطلب السيادة الاسلامية على الأماكن المقدّسة في الجزيرة العربية قائمًا. وهذا على وجه الدقة القلق الذي يستدعي استنفارًا لدى أجهزة الأمن السعودية، حيث تتم رصد ومراقبة التجمّعات والشخصيات التي تتبنى أفكارًا أممية وتحمل هموم عامة المسلمين.

الطريف أن الحدود المفتوحة أمام عمل "رئاسة أمن الدولة" شجّع على الدخول إلى عوالم جديدة، بل وحتى غير قابلة للسيطرة مثل عالم العملات الرقمية المشفرة، حيث أصدرت في 23 نوفمبر 2023 تحذيرًا من التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة، ربطًا بالخشية من أن "هذه العملات قد تكون إحدى طرق تمويل الإرهاب". فما يشغل أذهان أرباب الجهاز الأمني ليس احتمالات الخسارة وضياع الأموال عبر منصات مزيفة تتعامل بالعملات المشفرة، ولكن "مخاطر العملات المشفرة على المستوى الأمني". على الضد

[10] «أمن الدولة»: أمن الحج خط أحمر.. لن نرضى بالوصول إليه، صحيفة (الرياض) 28 يونيو 2023، الرابط: https://www.alriyadh.com/2019267

من مقاربة محافظ البنكط المركزي السعودي أيمن السياري الذي طالب، من خلفية محض مالية، في أكتوبر 2023 خلال جلسة الاقتصاد العالمي والأصول المشفرة في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، بوضع آلية للإشراف وتنظيم أنشطة العملات المشفرة[11].

القمع أساس الأمن!

وصفت منظمة "منّا" لحقوق الانسان رئاسة أمن الدولة بأنها "ذراع القمع في مملكة ولي العهد"، وقالت المنظمة بأنّ القمع في عهد محمد بن سلمان غير مسبوق، وأن هذا التحوّل لم يحدث لمجرد ان محمد بن سلمان أراد ذلك، ولكنّ صعوده إلى السلطة تميّز "بتحول كامل في جهاز أمن الدولة السعودي"، ولذلك تحوّلت "رئاسة أمن الدولة" برئاسة الهويريني إلى "الذراع التنفيذية لقمع محمد بن سلمان". وحمّلت منظمة "منا" جهاز أمن الدولة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على مدى السنوات الماضية في المملكة، بدءاً من الاختفاء القسري والتعذيب والإحتجاز التعسفي، وارتكاب نمط واسع النطاق ومنهجي من انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة. وأرجعت ذلك إلى أن "رئاسة أمن الدولة" منحت سلطات وصلاحيات أكبر مما سمح لها بالعمل دون أي إشراف قضائي وبإفلات كامل من العقاب، وأن الرئاسة ومكتب النيابة العامة هما جناحان في جسد السلطة التنفيذية حيث يعملان على ملاحقة الافراد واحتجازهم على خلفية ممارسة حقوق مشروعية وحريات أساسية[12].

---

[11] رئاسة أمن الدولة السعودية تحذر من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، عربيThe Quel 23 نوفمبر 2023، الرابط: https://rb.gy/6bphi2

[12] رئاسة أمن الدولة السعودية: ذراع القمع في مملكة ولي العهد، منّا لحقوق الإنسان، 21 يونيو 2022، الرابط: https://menarights.org/ar/documents/ryast-amn-aldwlt-alswdyt-dhra-alqm-fy-mmlkt-wly-alhd

ومنذ العاشر من سبتمبر سنة 2017 أعلن النظام السعودي حربًا مفتوحة وعلنيّة ضد جماعة الإخوان المسلمين، بدأت أول مرة بشن حملة اعتقالات واسعة طاولت رموز التيار الصحوي المقرّب من الاخوان على المستوى الحركي، فيما كرّست وسائل الاعلام السعودية حيّزًا وازنًا من نشاطه لمحاربة فكر الإخوان وتحميله مسؤولية كل الجرائم الإرهابية التي وقعت في العالم، على الرغم من أن الضالعين فيها هم من معتنقي المذهب الوهابي.

على أية حال، فإن الحملة التي شنت على الوهابية والنظام السعودي بصفته "محور الشر" كما وصفه مسؤولون أميركيون كبار في الإدارة بعد الاعلان عن مشاركة 15 سعوديًا من اصل 19 انتحاريًا شاركوا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، دفعت المسؤولين السعوديين للعمل على توجيه بوصلة الإتهام إلى أطراف أخرى ولا سيما الاخوان المسلمين التي يحمّلها النظام خطاياه، في محاولة للهروب من مسؤولية تطوير خطاب الارهاب في المنطقة والعالم، مستفيدة من امبراطورية اعلامية لا تغيب عنها الشمس، وأموال طائلة يمكن توظيفها بهدف شراء أقلام للمشاركة في الحملة المضادة على الاخوان المسلمين وتخفيف الضغط المتصاعد على النظام في الاعلام الغربي.

وسيرًا على الطريق نفسها، أدرجت "رئاسة أمن الدولة" محاربة جماعة الإخوان المسلمين ضمن استهدافاتها في الحرب الفكرية والاعلامية والأمنية. وكانت قد حذّرت في 20 نوفمبر 2020 مما أسمته "خطر الإخوان المسلمين على المنطقة"، وفي محاضرة بعنوان "مهددات الأمن الوطني" بتنظيم من معهد الأمير خالد الفيصل للإعتدال استعرض المتحدث الرسمي باسم رئاسة أمن الدولة، اللواء بسام عطية، تاريخ المهدّدات التي تعاملت معها رئاسة أمن الدولة وباقي الجهات الأمنية. وأول تلك المهددات هي حسب وصفه "الجماعات الارهابية" ومنها "الإخوان المسلمين وأطماعهم في المنطقة"[13].

[13] https://www.aleqt.com/2020/11/20/article_1973791.html

تجدر الإشارة إلى أن أمن الدولة عمل على صوغ سردية جديدة عن الدولة السعودية، بفصل الوهابية عن آل سعود، وتحميلها وحدها مسؤولية تداعيات التطرف على المستوى الاجتماعي والأمني. واختار لترويج هذه السردية الدراما التلفزيونية، مثل مسلسل العاصوف الذي قامت قناة إم بي سي الفضائية السعودية بعرضه على مدى موسمين خلال شهر رمضان المبارك في عامي 2019/2018، والذي يختم في مقدمة كل حلقة بشكر خاص لرئاسة أمن الدولة. ويعترف بطل المسلسل ناصر القصبي بأن "الجهاز الأمني قدم دعمًا وتعاونًا غير محدود للمسلسل، عبر توفير المعلومات السرّية والأرشيفية". وأشار إلى "اجتماعات متوالية مع فريق من رئاسة أمن الدولة" حصل خلالها فريق العمل على تفاصيل كثيرة.

المسلسل المأخوذ عن رواية للكاتب عبد الرحمن الوايلي (بيوت من تراب) يتناول وقائع حقبة السبعينيات ذات الصلة، بدرجة أساسية، بنشاط التيار الصحوي، والذي أفسح في المجال أمام رجال الدين في لعب دور محوري في الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية في البلاد[14].

في سياق تحويل المواطن إلى "مخبر سري" مجاني، أطلقت "رئاسة أمن الدولة" حملات ترويجية ودعوات عامة (دع عنك التواصل الخاص مع المواطنين) للعمل كمخبرين لصالح الجهاز مع ضمان سريّة التواصل، بدعوى محاربة الإرهاب (والذي يشمل الناشطين الحقوقيين وأصحاب الرأي الآخر، وطلاّب الإصلاح). وفي رسالة نصّية بعثت بها رئاسة أمن الدولة إلى مجموعة هواتف محلية في الداخل تدعوهم إلى الإبلاغ عن "الإرهاب والفكر الضال وكل ما يتعلق بأمن الوطن"، وأنها سوف تتلقى البلاغات "بكل سرية". لهجة الرسالة بدت وديّة، وأن التوجيه يستند على "مصلحة مشتركة"، وهي أمن الوطن والمواطن، مختومًا برقم للتواصل مع مركز العمليات المديانية لاستقبال البلاغات السرية، كما خصّصت أربع قنوات للإبلاغ:

[14] https://www.eremnews.com/entertainment/1823562

الهاتف الموحد والبريد الإلكتروني، وفاكس البلاغات، وهاتف البلاغات الدولي.

من جهة أخرى، حرّكت رئاسة أمن الدولة عناصرها المنتشرين على منصات التواصل الاجتماعي، مثل "X" للتشجيع على التفاعل مع دعوات الإبلاغ، وبحسب واحدة من الدعوات التي نشرتها مواقع سعودية في 22 أبريل 2022:

"نستقبل بلاغاتكم بكل سرية عن الإرهاب والفكر الضال، وكل ما يمس ويهدد الأمن، وما يثير الريبة أو الاشتباه".

يبدو أن الصلاحية المفتوحة التي حصل عليها جهاز "أمن الدولة" شجّعته على تجاوز الخطوط الحمراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دعوات هذا الجهاز للجمهور العام بالتبليغ عمّا يعدونه مساسًا بـ "أمن الوطن والمواطن"، دفعت بعض المتطفّلين والخائفين من بطشه لأن يتقدّموا ببلاغات عن أمور قد تبدو عادية ولكن طريقة البلاغ وجرعة التهويل المدسوسة فيها تحيل من تلك الأمور الى "عظائم" يلزم التحرّك الفوري من أجل تطويق تداعياتها الإفتراضية. على سبيل المثال، ترديد مشجعي نادي الصفا الرياضي في محافظة القطيف لأهازيج في ذكرى مولد الإمام علي عليه السلام في مبارة مع نادي البكيرية في 24 يناير 2024، كان يمكن أن يمر من دون لفت انتباه أحد وأن الأمور سوف تبدو عادية ومألوفة، ولا تستوجب ردود فعل من أي نوع، وقد جرت أمثالها في مناسبات رياضية مماثلة في مناطق أخرى. في البداية كانت القضية مقتصرة على الجهة المختصّة، أي وزارة الشباب والرياضة التي أصدرت لائحة عقوبات غاشمة تضمنت حل مجلس إدارة نادي الصفا وفرض غرامة 200 ألف ريال وحرمان جماهير النادي من حضور خمس مباريات وحرمان المخالفين من الانتساب للنادي أو أي أندية أخرى. ولكن لأن هناك من تقدّم ببلاغ إلى "أمن الدولة"، وأضاف إليها أبعادًا طائفية وأمنية ووضعها في سياق تهديد "الأمن الوطني" و"الوحدة الوطنية"،

تحوّلت الى "قضية أمن دولة"، فتم اعتقال 12 من مشجعي نادي الصفا، بعد حملة استجوابات طاولت 150 مشجّعًا، أحالتهم إلى المحكمة الجزائية وأصدرت بحقهم في 27 مارس من العام نفسه أحكامًا بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وسنة وغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال. وهنا تحوّلت القضية إلى أمنية وأصبحت الأحكام الصادرة بحقهم تتعلق بحرية التعبير والمعتقد. وبحسب نشطاء تحدثوا لمنظمة العفو الدولية أن مسؤولي الأمن أرغموا مَن استُدعوا للاستجواب على توقيع إفادات يعترفون فيها بأنهم "هتفوا بعبارات طائفية" كي لا يتعرّضوا للاعتقال. وكانت هناك مخاوف من أن يواجه مشجعو نادي الصفا المعتقلون عقوبة بالسجن تصل إلى خمس سنوات بسبب أهازيج دينية خلال المباراة[15]. لم يكن قرار الافراج عنهم في وقت لاحقًا إلا لخوف النظام السعودي من خسارة الرهان على استضافة كأس العالم في دورات لاحقة، حيث حذّرت منظمات حقوقية دولية من مغبة التعامل الأمني مع حوادث رياضية عادية.

ومنذ أصبح "أمن الدولة" مسؤولًا عن ملف معتقلي الرأي، تضاعفت معاناة المعتقلين وذويهم، سواء على مستوى الأحكام الجائرة أو أشكال التعذيب النفسي والجسدي، كما حصل للطالبة سلمى الشهاب التي اعتقلت في 15 يناير 2021 ووضعت في الحبس الانفرادي وخضعت لجلسات تحقيق مطولة لمدة تسعة شهور ونصف الشهر قبل إحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، التي حكمت عليها عقوبة بالسجن 34 عامًا ومنع من السفر لمدة مماثلة. وفي أغسطس 2022 صدر حكم بالسجن على نورة القحطاني لمدة 45 عامًا على خلفية نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي. وتمت إدانة الشهاب والقحطاني بموجب قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، رغم أن أيًا من السيدتين لم تكن معروفة للرأي العام[16].

---

[15] https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/saudi-arabia-detained-football-fans-could-face-up-to-five-years-in-prison-for-chanting-during-match/

[16] أحكام سجن قاسية على ناشطات - إلى أين تسير "رؤية" بن سلمان؟، DW، 4 سبتمبر 2022، الرابط:

وفيما يقضي الناشط الحقوقي ومؤسس مشارك لجمعية (حسم) للحقوق السياسية والمدنية محمد القحطاني عقوبة بالسجن مفتوحة، على الرغم من انتهاء محكوميته الجائرة، والتي تتجاوز خمس عشرة سنة، فإن زوجته مها القحطاني أعلنت في 18 أبريل 2024 بأنّها منذ ثلاث سنوات ولا تعرف مصيره، وتشكو من انتهاكات جهاز أمن الدولة بحق زوجها.

عمليات الإخفاء والتغييب باتت أمرًا متواترًا في نهج "أمن الدولة"، ففي ربيع 2021، اعتقلت السلطات السعودية ما لا يقل عن 14 شخصًا استخدموا حسابات مجهولة للمعارضة، ولا يزال العديد منهم في عداد المفقودين[17].

وقد أكدت تقارير من مصادر متعددة أن عملاء المباحث التابعين لرئاسة أمن الدولة يقومون بمداهمة منازل النشطاء، واعتقالهم دون أمر قضائي، ثم يتم نقلهم إلى سجون تديرها رئاسة أمن الدولة. ويتم احتجاز المعتقلين بعيدًاعن العالم الخارجي لمدد تتراوح بين أسابيع أو شهور أو حتى سنوات، ويخضعون لتعذيب شديد القسوة بهدف انتزاع اعترافات، ثم يظهر المعتقل مرة أخرى بتهمة ارتكاب جرائم أمنية أو تتعلق بالإرهاب. وغالبًا ما تقعد المحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة بصورة سريّة في انتهاك واضح لشروط المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية، حيث تصدر عقوبات بأحكام طويلة، بناءً على اعترافات تحت الإكراه. فقد اعتقل عناصر أمن الدولة الشاب عبد الله جيلان في 12 مايو 2021 باختطافه من منزل والدته من قبل 20 من عناصر رئاسة أمن الدولة، وتم تعذيبه أكثر من مرة بقضيب معدني فيه 360 فولت من الكهرباء، خلال استجوابه ثم حكم عليه بالسجن عشر سنوات على خلفية تغريدات على تويتر حول البطالة في السعودية[18].

---

https://rb.gy/1mj6bp

[17] Dania Akkad, These young Saudis spoke up on social media. Then they disappeared, Middle East Eye, 3 November 2022; https://www.middleeasteye.net/big-story/saudi-arabia-young-spoke-out-social-media-disappeared

[18] Dania Akkad, Saudi man sentenced to 10 years over tweets about unemployment, Middle East Eye, 14 November 2022; https://www.middleeasteye.net/news/saudi-arabia-man-sentenced-10-years-over-tweets-about-unemployment

مثال آخر، لينا الشريف، أحد معتقلي مايو 2021، وهي طبيبة تعمل في مستشفى القوات المسلحة بالرياض، وكانت تناقش سياسات الحكومة السعودية في غرف الدردشة دون الكشف عن هويتها. ولكن الذباب الالكتروني التابع لرئاسة أمن الدولة تمكن من كشف هويتها، وفي أواخر مايو 2021، داهمت قوات من رئاسة أمن الدولة منزل عائلتها وأخذتها مكبلة بالقيود، وبعد أربعة أشهر كشفت السلطات السعودية أنها محتجزة في سجن الحائر[19].

وكتدبير وقائي تعتمده رئاسة أمن الدولة من أجل الحد من الانتقادات التي توجه لتصرفات مسؤوليها وعناصرها، وخشية من انتشار قصص انتهاكات "أمن الدولة" أمام الرأي العام الخارجي، يقوم ضباط "أمن الدولة" بتهديد المعتقلين في حال الإفراج عنهم من الحديث إلى الصحافة عن تجربة الإعتقال، لهم ولذويهم، وأنّ ذلك يعرّضهم لعقوبات أشد قسوة. وفي شهادة هي معيارية، قدّمها ناصر القرني (إبن المعتقل والناشط الاسلامي المقرّب من الإخوان المسلمين عوض القرني) لوكالة بلومبرغ أن مسؤولي أمن الدولة حذّروه من سجنه أو إعدامه إذا انتقد معاملة السلطات لوالده المعتقل عوض القرني المعتقل من عام 2017[20].

في ملف المعتقلين العرب في سجون "أمن الدولة" تتصدّر قضية المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين بما تحمل من شهادات على انتهاكات خطيرة. وبحسب التقديرات، يعيش في المملكة السعودية نحو 800 ألف فلسطيني وأردني يتوزعون على مناطق متفرّقة من البلاد. وفي مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، استقطبت السعودية بضعة آلاف من الفلسطينيين الذين أرغموا بفعل العدوان الصهيوني على المدن والقرن الفلسطينية فيما يعرف بسنوات النكبة (1947 - 1949) على الهجرة، وكان كثير منهم من ذوي الكفاءات في قطاعات التعليم والصحة والهندسة والزراعة. وبقي كثيرون منهم على ارتباط

[19] Saudi Arabia: Doctor 'forcibly disappeared' since arrest two months ago, Middle East Eye, 13 July 2021; https://www.middleeasteye.net/news/saudi-arabia-doctor-alsharif-forcibly-disappeared-arrest-alqst
[20] Son of Jailed Saudi Cleric Says Life Threatened, Seeks Asylum in UK, Bloomberg, 4 October 2022; https://rb.gy/chrjvb

عاطفي (وتنظيمي) مع حركات النضال الفلسطيني، وكان ذلك معلومًا للسلطات السعودية، ولم يشكّل أي تهديد لاستقرار الدولة السعودية، ولم تكن هي منطلقًا لعمليات نضالية ضد الكيان الاسرائيلي. ولكن في السنوات الأخيرة تبدّلت وجهة السياسة السعودية ناحية فلسطين، لسببين أساسيين: أن النضال الفلسطيني أخذ طابعًا إسلاميًا وإخوانيًا (غير متجانس مع التوجه السلفي الوهابي السعودي) مدعوم من إيران التي تقود محور المقاومة، والسبب الثاني: توجّه السعودية نحو التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، إذ ينظر إلى وجود متعاطفين مع المقاومة الإسلامية في فلسطين في المملكة مصدر تشويش على مشروع التطبيع. ولذلك، شهدت السعودية حملة اعتقالات طاولت مقيمين فلسطينيين وأردنيين بتهمة جمع تبرعات لحركة حماس، أو دعمها معنويًا وإعلاميًا. وفي فبراير عام 2019 تمّ احتجاز عشرات الفلسطينين والأردنيين تعسفيًا وتعرّضوا للتعذيب الجسدي والإهمال الطبي المتعمد والعزل، ولم توجّه لهم اتهامات واضحة. وكشف المرصد الحقوقي الأورومتوسطي أن أكثر من 60 فلسطينيًا وأردنيًا من المقيميين في المملكة جرى اعتقالهم من قبل جهاز أمن الدولة، بحجة تقديم دعم مالي للفصائل الفلسطينية، وتمّ إيداعهم في سجونٍ مختلفة من ضمنها الحائر، وذهبان، وشعار، والدمام وعسير، دون تمكينهم من حقوق الدفاع القانونية. وذكر المرصد أن المعتقلين طلبة وأكاديميون ورجال أعمال وعاملون في مؤسسات إغاثية، وقد تمّ عزلهم عن العالم الخارجي وتجميد حساباتهم ومصادرة أموالهم. وشنّ "أمن الدولة" حملة اعتقالات مماثلة في فبراير 2020 طاولت عددًا آخر من الفلسطينيين المقيمين لنفس التهمة المتمثلة في جمع تبرعات لمصلحة فلسطين ودعم الفصائل الفلسطينية. وجميع الاتهامات الموجهة للمعتقلين تستند الى مواد واردة في نظام مكافحة الارهاب السعودي لعام 2017 والذي يتضمن تعريفات غامضة وفضفاضة فيما يتعلق بالارهاب

والنشاطات ذات الصلة ما يسمح للنظام السعودي بتوظيف هذه المواد لانتهاك حقوق المعتقلين وتوجيه إدانات تعسفية[21].

ما يلفت أن المدن الترفيهية الخيالية المدرجة ضمن رؤية السعودية 2030 والتي يفترض أن تكون "مدن آمنة" مثل مشروع نيوم، تبيّن أن خطط المشروع تشتمل على بعد قاتم، وهو تقنية مراقبة تتماشى مع غرائز ابن سلمان الاستبدادية. وبحسب موقع (بزنس انسايدر) إن مميزات "المدينة الذكية" في مشاريع نيوم؛ ليست عامل جذب مستقبلي، لكن يمكن اعتبارها أداة مراقبة وتجسس من قبل أجهزة أمن الدولة[22].

في الخلاصة، إن تزامن تأسيس "رئاسة أمن الدولة" مع تنصيب محمد بن سلمان وليًا للعهد ينطوي على إحساس متعاظم بالخطر على حكمه المستقبلي، فكان في حاجة إلى قوة ضاربة من أجل إسكات الأصوات المعارضة أو التي يمكن أن تعارض حكمه في المستقبل. الاكتساح الواسع الذي قامت بها أجهزة "رئاسة أمن الدولة" ينبىء عن رغبة في إقامة صرح الدولة الأوتوقراطية الفريدة بقيادة محمد بن سلمان، وهذا في حد ذاته مؤشر على أن العقد الاجتماعي الذي يريد أن يقيمه مع الشعب يجب أن يكون منسوجًا بأسلاك شائعة وقيود وسلاسل وليس على أساس التوافق الداخلي والشراكة الشعبية.

---

[21] قتل بطيء وعدالة غائبة.. المحتجزون السياسيون الأردنيون والفلسطينيون في السجون السعودية، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مـــــارس/آذار 2021، الرابط:
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/paljorprisonersinSAF.pdf

[22] The Saudi crown prince wants to build a trillion-dollar utopia in the desert. His deals with China reveal a darker vision, Business Insider, Apr 23, 2023; https://www.businessinsider.com/saudi-crown-princes-china-deals-hint-city-darker-neom-mbs-2023-3